

الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة - رهانات وآفاق -

أ. قرارية فتيحة¹

ملخص:

بعد أكثر من 10 سنوات من التفاوض، تم خلالها إجراء 12 جولة متعددة الأطراف والإجابة على 1933 سؤال بالإضافة للتوقيع على خمس اتفاقيات ثنائية فقط، تواجه الجزائر حتمية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في ظل التغيرات الجذرية التي يمر بها العالم والتي تلقي بظلالها على الاقتصاد الجزائري.

من خلال هذه المقالة سنحاول توضيح النقاط التالية:

- لمحة تعريفية عن الجات والمنظمة العالمية للتجارة؛
- تحديد المسار التفاوضي مع توضيح أهم العوائق التي ساهمت في تأجيل انضمام الجزائر للمنظمة.

Résumé:

Depuis son institution en 1995, le Groupe de travail de l'OMC chargé de l'accession de l'Algérie a tenu 10 réunions formelles et deux réunions informelles et a pu répondre sur 1933 questions. Par ailleurs, six accords bilatéraux ont été finalisés (Cuba, Venezuela, Brésil, Uruguay, Suisse et Argentine).

Actuellement, l'Algérie devra faire face à l'inévitabilité de rejoindre l'Organisation mondiale du commerce tenant en compte les différents changements économiques internationaux.

A travers cet article nous allons essayer de mettre le point sur les éléments suivants:

- Vision générale sur GATT et OMC ;
- Processus d'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce.

¹ - المركز الجامعي لعين تموشنت . graria@outlook.com

مقدمة:

على مدى أكثر من نصف قرن حدثت تطورات كثيرة في النظام التجاري العالمي منذ توقيع الاتفاق العام للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1947، فهذه الاتفاقية لا تعتبر منظمة دولية، كما أنها ليست ميثاقا بالمعنى الدقيق، بل هي مجرد معاهدة تجارية متعددة الأطراف بدأت بين ثلاثة وعشرين دولة في أكتوبر 1947 مع بدء نشاطها الفعلي في أول جانفي 1948، فبالرغم من أن الجات ليست منظمة دولية، رغم ذلك استطاعت أن تحرز مكانة مرموقة عبر نصف قرن جعلتها متميزة على المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى. باكتساب الجات هذه الأهمية جعلت منها أحد الركائز الأساسية في تنظيم العلاقات الدولية، ومع أواخر سنة 1986 شهد العالم بداية أكبر الجولات التفاوضية في الأورجواي التي دامت ثماني سنوات والتي انبثق عنها التوقيع عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمراكش في 15 أبريل 1994.

فالجزائر مقارنة مع دول الجوار مازالت متأخرة في عملية كسب العضوية، رغم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على النظام التجاري الجزائري، حيث حاولت منذ بداية مسار الإصلاحات الاقتصادية من تحرير التجارة الخارجية، وذلك من أجل مواكبة تطورات النظام التجاري الدولي الجديد. لكن الملاحظ لمسار الانضمام-منذ سنة 1987-، يجد أنه لا يخلو من عراقيل وصعوبات أخرت عملية استكمال ملف الانضمام.

فالجزائر التي لا تستطيع البقاء على هامش التجارة الدولية ميالة إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في الوقت نفسه كإطار مفاوض لاتفاقاتها التجارية على الصعيدين ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف وكمجموعة قواعد قابلة للتفاوض وأيضا مبادئ تحكم التجارة بين البلدان.

سنحاول من خلال هذه المقالة إلقاء الضوء على مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية مع إيضاح كافة المزايا التي من الممكن أن تنتج عن

هذا الانضمام وكذا تحديد العوائق التي تؤخر انضمام الجزائر لهذه المنظمة وهذا بعد المرور على لمحة تعريفية عن المنظمة.

أولاً : لمحة عن المنظمة العالمية للتجارة.

لقد شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة في الساحة الاقتصادية لاسيما التجارية منها، فبعد إنشاء المؤسستين التوأم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المنبثقتين عن مؤتمر بریتون وودز من أجل محاولة معالجة اختلالات موازين مدفوعات الدول المتضررة عقب الحرب العالمية الثانية - أي المعالجة من الجانب المالي - أصبح العالم بحاجة إلى من ينظم العمليات التجارية العالمية. ومن ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) في 1947 والصادرة عن ميثاق هافانا، إلا أن هذه المبادرة لم تلق استحساناً ولا تأييداً من طرف الدول الصناعية، ومن ثم باءت هذه المحاولة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات (GATT) وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 1948.

فمن جانفي 1948 إلى غاية أفريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فقد شهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع دون غيرها من السلع الأخرى، إلى أن جاءت جولة الأورجواي لإعادة ترتيب ومراجعة النقائص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة للأورجواي، حيث أدمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل، مثل تجارة الخدمات والسلع الزراعية إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية المنازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائداً في الجات.

1- نشأة الجات:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعهد الحلفاء يوم 14 أوت 1941 برئاسة رئيس الوم.أ "فرانكلين روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني "ونستن

تشرتشل " على الميثاق الأطلسي¹، الذي ينص على إقامة نظام عالمي للتجارة أساسه التبادل الحر للسلع والخدمات. ولكن هذا الميثاق مني بالفشل نظراً لإخلال الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها. وبعد هذا الفشل الذريع تجددت الجهود مرة أخرى في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 والذي شاركت فيه مجموعتان من الدول، هي الدول المتأثرة من الحرب بزعامة بريطانيا والدول التي شاركت في الحرب، دون أن تكون أرضيتها مسرحة لها وخرجت منتصرة وتترجم هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفي خطوة منها لاستكمال معالم النظام الاقتصادي العالمي، سعت الدول الرأسمالية - دائما بزعامة الولايات المتحدة - إلى إيجاد آلية لضبط وتنظيم العلاقات التجارية ما بين أطراف التبادل الدولي لهذا وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جنيف عام 1946 على عقد مؤتمر دولي للتجارة. وهكذا انعقد المؤتمر في هافانا يوم 21 نوفمبر 1947 ودامت أعماله حتى يوم 24 مارس 1948، ووقع على هذا الميثاق " **ميثاق هافانا** " 53 دولة من بين 56 دولة شاركت في المؤتمر² ومن أهم مواد هذا الميثاق الذي يشمل 106 مادة تلك التي تنص على إنشاء منظمة دولية للتجارة (ITO) *.

فبالرغم من اتفاق الدول المجتمعة في هذا المؤتمر على إنشاء هذه المنظمة، إلا أن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على هذه الاتفاقية. ومن ثم فإن منظمة التجارة الدولية لم تظهر إلى حيز التنفيذ³ وللإشارة، فإن المنظمة

¹ - site d'internet: <http://www.marefa.org/index>. (consulté le 12/04/2014 à 11:20).

² - كمال علاء، الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1996، ص 19.

* (ITO) International trade Organization;

³ - حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار النشر الذهبي، قطر، 1996، ص 05؛

الدولية للتجارة (ITO) والتي كان من المفترض إنشاؤها سنة 1947 والتي لاقت معارضة كبيرة من طرف الدول الصناعية عامة والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد، تختلف عن المنظمة العالمية للتجارة المنبثقة عن جولة الأورجواي 1994 من حيث الأهداف والآليات والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

ولكن ذلك لم يَحُلْ دون استمرار الجهود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم، ونتج عن تلك الجهود عقد اجتماع في جنيف عام 1947، والذي تمخضت عنه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تعرف باتفاقية "الجات" التي تم التوقيع عليها في 30 أكتوبر 1947، وبدأ سريانها ابتداء من 01 جانفي 1948.

كان الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هو إيقاف أي زيادة في الإجراءات الحمائية على التجارة الدولية وتوفير الإطار المؤسسي والنظري للتفاوض حول تقليل الحواجز الجمركية القائمة بين الدول.

لا تعتبر الجات منظمة دولية أو محكمة دولية تقوم بالتحكيم في مجال التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، ولكنها مجرد اتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها اسم "الجولات"، لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعيق سبيلها وتحريرها، وخصوصا ما يتعلق بالتعريفات الجمركية.

في الواقع تعتبر الجات أهم اتفاقية تجارية في تاريخ العالم، وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة والتي بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينات، والتي تنبئ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد. وعلى الرغم من أن الجات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إلا أنها اكتسبت بقوة الممارسة - عبر ما يقارب من نصف قرن - وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية

دائمة مقرها جنيف. ومع ذلك لا يطلق على الدول المنظمة إلى الجات اسم "الدول الأعضاء"، وإنما يطلق عليها اسم "الأطراف المتعاقدون". وكان من أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية الجات، الإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنظمة إلى الاتفاقية⁴ حيث عرفت الجات عدة جولات اختتمت بجولة الأورجواي.

2- أهداف الجات: حددت اتفاقية الجات الموقعة في جنيف عام 1947 أهدافا يمكن تلخيصها فيما يلي:⁵

أ- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء: إن رفع مستوى معيشة الدول هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدول الأعضاء عن طريق التجارة الخارجية، ومن ثم ترسيم سياستها التجارية الهادفة إلى ذلك.

ب- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء: جاء هذا الهدف في سياق ديباجة الاتفاق: "وضمن التشغيل الكامل وضمن حجم كبير من الدخل القومي الحقيقي تدريجيا وزيادة الطلب الحقيقي".

جاء التركيز على هذا الهدف في وضع أوضاع العالم قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، والتي أثبتت للعالم ضرورة التوظيف الكامل للعمالة حتى لا يتكرر ما وقع عام 1930، حيث أن أهم مشكلتين برزتا في تلك الفترة هي مشكلة الحماية التجارية ومشكلة مكافحة البطالة.

ج- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية: جاء نص الاستخدام الأمثل للموارد في ديباجة الاتفاقية العامة، حيث يؤكد أن عملية تحرير التجارة برفع القيود الجمركية والعقبات التجارية الأخرى، لا يمكن الوصول إليها إلا إذا تم

⁴ - العيسوي إبراهيم، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 2001، ص19.

⁵ - سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية وجات 94"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط02، 1996، ص19؛

الحفاظ على هذه الثروات عن طريق الاستخدام العقلاني، من أجل زيادة القوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي لكل دولة وتأمين التبادل التجاري بين الدول بوسائل وقواعد قانونية للاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

والى جانب هذه الأهداف العامة نستنتج أهدافا أخرى:

- تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

- اتخاذ مبدأ المفاوضات كإجراء ووسيلة في كل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية.

3- مبادئ الجات: أصبح من المؤكد أن الهدف النهائي للجات هو تحرير التجارة العالمية، لذلك وضعت لنفسها عدة مبادئ لتحقيق هذا الهدف. وأهمها:⁶

أ- مبدأ عدم التمييز: تنص المادة 2 من اتفاقية الجات أن التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية يقوم على مبدأ المساواة وعدم منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، بحيث يتساوى كل الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، ومن ثم إذا منحت دولة ما ميزة تجارية، فإن هذا الإجراء سوف يكون سائر المفعول به تلقائيا على جميع الدول الأعضاء. وهذا يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء.

ب - مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية: يسمى هذا المبدأ أيضا "الدولة المفضلة"، ويعني أن يعامل البلد العضو كل البلدان بنفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى - أيا كان نوعها - أو فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية.

⁶ - بن موسى كمال، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،

2004، ص 66.

وهناك عدة دول استفادت من هذا المبدأ، خاصة فيما تعلق بالعلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية وبعض البلدان النامية التي كانت قديما مستعمرات لها.

ج - مبدأ المعاملة الوطنية: هذا المبدأ ينص على أنه عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بنفس المعاملة التي تتعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز. واستثنيت من ذلك بعض المشتريات الحكومية من منتجات المؤسسة الوطنية. وهذا الاستثناء تم تحديده عن طريق المفاوضات الخاصة بقانون الأسواق العمومية.

د - مبدأ حظر القيود الكمية: تعارض الاتفاقية من حيث المبدأ جميع أشكال القيود الكمية وتعتبرها منحازة وتحييزية بطبيعتها. فليس من حق أي طرف في الاتفاقية أن يفرض على منتجات الأطراف المتعاقدة قيود أخرى غير القيود الجمركية والضرائب الأخرى، لأن التعريف الجمركي يمكن معرفتها سلفا من خلال الجداول التي تنشرها الدولة، ومن هنا تكون معروفة لدى كل الأطراف الأخرى.

وقد يتضمن هذا المبدأ الاستثناءات التالية:

- عند وقوع خلل في ميزان المدفوعات.
- لغرض إجراء إصلاحات هيكلية في عملية الإنتاج.
- بغية السير الحسن لعملية التنمية الاقتصادية.

هـ - مبدأ عدم الإغراق: نصت المادة (2) من اتفاقية الجات على إلزام الأطراف المتعاقدة في الجات بعدم تصدير منتجات بأسعار أقل من سعرها الطبيعي في دولهم، إذا كان ذلك يؤدي إلى الإضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة، وفي حالة مخالفة هذا الحظر يعطى للبلد المتضرر حق فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر

الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن إنتاجها. وقد نادى هذا المبدأ أيضا بتجنب سياسة الإغراق (Dummping) من خلال فرض رسوم ضد الإغراق، ولكن في جميع الحالات لابد على الدول تجنب دعم الصادرات وذلك باستخدام التعريف غيرالجمركية (نظام الحصص) حيث تكون التعريفات الجمركية ضمن قائمة جداول الالتزامات لكل دولة عضو، ومن ثم يمكن حصر السياسة التجارية وتحديدتها لكل الدول السالفة الذكر.

و- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: يتم تخفيض التعريفات الجمركية بصفة دورية من خلال ما يسمى بـ "دورات التعريف الجمركية"، حيث كانت المفاوضات ثنائية الأطراف لتصبح متعددة الأطراف انطلاقا من دورة كندا وعلى أساس مجموعة من المنتجات، وفي إطار هذا المبدأ فإن كل دولة مطالبة بإعداد قائمتين:

- قائمة تتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي، ويطلب بذلك من الدول تخفيض الرسوم الجمركية المعروضة عليها.

- قائمة تتضمن السلع التي يكون العضو مستعدا لإجراء تخفيضات عليها عندما يستوردها من العالم الخارجي.

كما يلتزم الأطراف بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقا لإجراءات محددة قد تتطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريف.

ز- مبدأ المفاوضات التجارية: تعتبر الجات الإطار التفاوضي الملائم لتنفيذ المعاهدة وتسوية المنازعات التجارية الدولية، وبالتالي يعتبر هذا المبدأ وسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة والقضاء على الصفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية.

وتنص المادة (22) من اتفاقية الجات على أن تتم تسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة بإحدى الوسائل التالية: التشاور، التوفيق أو التحكيم. كما

أجازت للطرف المتضرر أن يلجأ إلى السلطات المختصة بوقف التزاماته، في حالة فشل الوسائل السابقة.

ثانياً: الانتقال للمنظمة العالمية للتجارة.

من جانفي 1948 إلى غاية أفريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، شهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع دون غيرها من السلع الأخرى، إلى أن جاءت جولة الأورجواي لإعادة ترتيب ومراجعة النقائص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة للأورجواي حيث أدمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل، مثل تجارة الخدمات والسلع الزراعية إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية المنازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائدا في الجات.

1- خصائص المنظمة وأهدافها:

تتمثل خصائص المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:⁷

- المنظمة الوحيدة المحكومة من قبل الدول الأعضاء فيها؛
- الكيان الوحيد المختص بحسم المنازعات التجارية الدولية؛
- الإدارة العليا المسؤولة عن مراقبة تطبيق الدول لالتزاماتها.

أما أهدافها قد وردت بشكل عام في نصوص القواعد التجارية لاتفاقيات جولة الأورجواي وفي نص ديباجة اتفاقية تأسيس المنظمة. إن أول وأكبر هدف تسعى إليه المنظمة هو تحرير التجارة العالمية⁸، والذي يعد الركن الأساسي والمهم لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. ويقصد به إزالة جميع الحواجز أمام

⁷ - د. فواز العلمي - رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، "المنظمة العالمية للتجارة"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الإقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق بالجزائر العاصمة، 2011، ص 08؛

⁸ - محمد سليم سالم السهلي الحربي، "منظمة التجارة العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، إقامة جنان الميثاق، الجزائر، 2011، ص 3؛

حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات. وبذلك تكمل ما جاء في الاتفاق العام (جات 1947) من حيث:

أ- توسيع دائرة السلع من مجرد السلع الصناعية إلى مجالات السلع الزراعية، وإدخال السلع التي كانت تعد ترتيباتها خاصة مثل المنسوجات والملابس.

ب- إدخال قطاع الخدمات وجميع أنواع التجارة غير السلعية إلى قوائم التجارة الخاصة بالاتفاقيات الملحقة، مثل: التأمين، النقل والخدمات المصرفية.

ت- فتح المجال أمام العقود الحكومية للمنافسة العالمية على أساس مبدأ عدم التمييز.

ث- إدماج موضوع حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لقواعد التعامل في إطار المنظمة العالمية للتجارة*.

كما تسعى لتحقيق بعض الأهداف الأساسية المتمثلة في:**

- زيادة الإنتاج من السلع والخدمات والاتجار فيها، وكذلك العمل من أجل استخدام أمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- رفع مستوى المعيشة، وتحقيق التشغيل الأمثل والكامل للعمالة مع زيادة فرص التشغيل، واستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي.

* من أهم الأهداف التي راعتها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للدول النامية، نقل التكنولوجيا المناسبة إلى هذه الدول، وتجنب تحصيل رسوم عالية مقابل براءات الاختراع وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية والهامة، مثل الأدوية.

** تتطابق هذه الأهداف مع المطالب الواردة بالمشروع الذي قدمته مجموعة الـ 77 باسم العالم، إلى الأمم المتحدة عام 1975، والخاص بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- ضرورة بذل جهود إيجابية من أجل ضمان حصول البلدان النامية - خاصة الأقل نموا منها - على حصة كافية في التجارة الدولية، تتناسب واحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها، من خلال تقديم مزايا خاصة وفترات انتقالية كافية لمساعدتها على تقييم أوضاعها والتكيف مع النظام التجاري الجديد.
- إلغاء التمييز في العلاقات التجارية وإزالة الحواجز الجمركية، مع تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف، متكامل وأكثر قدرة على البقاء والاستمرار.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي من حيث إقرار معايير دولية لضبط مقاييس جودة الإنتاج، وتحديد السلع المعروضة في الأسواق العالمية. إضافة إلى الحرية التجارية التي تنادي بها المنظمة، تسمح للسلع والخدمات - سائلة الذكر - باقتحام أسواق جميع الدول الأعضاء دون حواجز أو عراقيل والتصدي لظاهرة التقليد، وبالذات فيما يخص موضوع حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية والأسرار الصناعية.

2- أهميتها: تكتسب المنظمة أهميتها من مكانة أعضائها حيث تسيطر

الدول الأعضاء في المنظمة على:⁹

- 89% من إجمالي التجارة العالمية؛
- 90% من حركة رؤوس الأموال المستثمرة؛
- 93% من سوق الاتصالات وتقنية المعلومات؛
- 97% من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية؛
- 92% من حجم الخدمات المالية والتأمين؛
- 88% من مشتريات العالم في الطاقة والألمنيوم والحديد

⁹ - فواز العلمي - رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، مرجع سبق ذكره، ص 09؛

3- المكاسب والتكاليف:

■ أهم الالتزامات التي تتعهد بها الدول:¹⁰

- أ- تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وحق الدولة الأولى بالرعاية؛
- ب- تحديد السقوف الجمركية على كافة السلع المستوردة؛
- ج- الانضمام لاتفاقيات تقنية المعلومات والكيماويات المنسقة؛
- د- تحديد الحدود الدنيا والقصى لنسبة الاستثمار الأجنبي؛
- هـ- تطبيق الأنظمة التجارية بما لا يتعارض مع اتفاقات المنظمة؛
- و- قيام الشركات الحكومية بأعمالها طبقاً للاعتبارات التجارية؛
- ز- إلغاء كافة القيود الكمية على الصادرات والواردات؛
- ح- توفير مبادئ الشفافية والاستشراف وسبل التقاضي.

■ أهم الاستثناءات التي تحصل عليها الدول:¹¹

- أ- عدم المساس بالقيم والمبادئ والأمن والبيئة والصحة؛
- ب- تطبيق الضريبة على الأجانب والزكاة على المواطنين؛
- ج- توفير النسبة القصوى لتوطين الوظائف؛
- د- تطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة على الجميع؛
- هـ- استثناء بعض الأنشطة من الاستثمار الأجنبي؛
- و- الاستمرار في توفير قروض البنوك التنموية للمواطنين.

ثالثاً: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

بادرت السلطات الجزائرية عام 1987 في إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى إدخال الاقتصاد الوطني في المبادلات التجارية الدولية عن طريق تقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة حول التعريف الجمركية والتجارة (GATT). حيث كان بإمكان الجزائر أن تكون عضواً مؤسساً للمنظمة العالمية

¹⁰ - نفس المرجع السابق، ص 21؛

¹¹ - نفس المرجع، ص 21،

للتجارة منذ 1994، بالتوقيع فقط على اتفاقية مراكش. إلا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك حالت دون ذلك وقد أدى بنا هذا الموقف إلى الدخول في دوامة تفاوضية تم الشروع فيها فعليا ابتداء من 1998 مع انعقاد أول اجتماع لفريق العمل للمنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وامتدت هذه المفاوضات على مدى أكثر من عشر سنوات وعرفت تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة.

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، هدفه تنويع القطاعات المنتجة من غير المحروقات وكذا الانتفاع من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي ولكن بقي هذا المسعى حبيس مجموعة من العراقيل المتراكمة وتميزه رهانات وتحديات نشير لها فيما يلي:

1- نبذة تاريخية عن مسار الإنضمام:¹²

- 1987 استلام طلب الجزائر للانضمام للمنظمة وتكوين فريق العمل المعني بانضمام الجزائر؛
- 22/04/1998 اجتمع الفريق مع وفد الجزائر لأول مرة؛
- 08/02/2002 تم تقديم العرض الأولي للسلع والخدمات؛
- 2006 تم توزيع تقرير فريق العمل المعدل؛
- 05/11/2007 تم توزيع العرض المعدل للسلع والخدمات؛
- تم عقد 11 اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين آخرها في أبريل 2013 تمت الإجابة من خلاله عن الأسئلة المتعلقة بالتقدم الخاص بمطابقة النظام التجاري الجزائري والمفاوضات الثنائية بخصوص التسقيفات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات؛
- المفاوضات الثنائية متواصلة مع ثلاثة عشر دولة.

¹² -site d'internet: <http://www.wto.org/> (consulté le 12/04/2014 à 11:39)

2- مزايا الانضمام: حتى ولو كان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

ضرورة إلا أن هذه العملية تعود بمزايا على الجزائر منها:

- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون إلا أداة إضافية لانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.
 - تحرير الإدارة من كل أشكال الضغط والمساومات ومساعدتها لمكافحة التمييز والرشوة.
 - وضع وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية واستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، ومطابقة لشروط والتزامات الانضمام.
 - تجديد الطاقات الفكرية والبشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية.
 - إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والقضاء على المعاملات التمييزية، خلافا لما حدث مع القوانين التحفيزية والإعفاءات الجبائية في إطار **ANDI** مثلا.
 - الاهتمام أكثر بالمؤسسات القادرة على المنافسة دوليا وعلى تنمية طاقات التصدير.
 - التوصل إلى إجماع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية الفاعلة حول التوجيهات والتكيفات الجوهرية للسياسة الاقتصادية.
 - الاهتمام أكثر بالعنصر البشري وبتسيير الموارد البشرية، والتي تعتبر العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.
- كما تمنح اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة للجزائر بعد انضمامها فرصا ومزايا أخرى منها:¹³
- يعتبر أعضاء المنظمة هم الوحيدون الذين يمارسون الحقوق المتضمنة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

¹³- بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص144؛

- إعطاء البلدان الأعضاء فرصا أكثر، وأكبر توسع في التجارة الدولية.
- ضمان مناخ تجاري آمن يتميز بقابلية للتنبؤ به، وإضفاء اليقين على العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا بقوانين متعددة الأطراف تحكمهم.
- للأعضاء إمكانية الاستعانة بآلية فض النزاع للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم التجارية.
- منظمة التجارة العالمية تمنح الأعضاء وسائل عدة لتحسين العوائد الاقتصادية والتجارية، وذلك بمشاركة فعال في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمنظمة.
- بإمكان الدول الأعضاء، تقادي المفاوضات الثنائية المخرجة، باستفادتهم من الإطار العام للمفاوضات المتعددة الأطراف.

3- العراقيل التي حالت دون انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

نخص بالذكر:¹⁴

- التأثير السلبي للتجربة السابقة مع صندوق النقد الدولي: إن تداعيات الإصلاحات الهيكلية التي طلبها صندوق النقد الدولي من الجزائر في منتصف التسعينات أدت إلى نتائج غير مرغوب فيها، تمثلت أساسا في تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تضاعفت نسبة الفقر حتى أصبحت الفوارق الاجتماعية مهددة للاستقرار، وقد ساهم هذا الوضع في استفحال مسببات العشرية السوداء خلال التسعينات، وعزز ذلك الرؤية التي تفترض أن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية ما هو إلا تكملة للثمن الباهظ الذي دفعته من جراء التعديلات الهيكلية المشترطة من قبل صندوق النقد الدولي FMI.

¹⁴ - إدريس الجزائري - الممثل الدائم للجزائر في جنيف -، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الإقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق الجزائر، 2011، ص 3 .

- **النتائج المخيبة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** لم يرقى اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 إلى تطلعات الجزائر ليس من الجانب السياسي فحسب بل حتى في شقيه الاقتصادي والتجاري. فهذا الاتفاق لم يكن له التأثير الإيجابي المطلوب لتعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، بل كرس وضع الجزائر كمصدر للمواد الخام ومستورد للمواد المصنعة. كما لم يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولم يساهم في إعطاء الدعم الأوروبي الموعود به للمسيرة التفاوضية الجزائرية مع OMC.
- **الشروط الجائرة التي تفرضها الدول الأعضاء على الجزائر:** الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يخضع لمسار تفاوضي مع أعضائها يحددون على إثره رسم الدخول، فالعنصر الأساسي في هذه العملية يكمن في التأييلات التي تخضع لها المادة 12 من اتفاقية مراكش، والتي تشير إلى حرية الدول الأعضاء في تحديد شروط الانضمام للمنظمة. وقد تعرضت الجزائر في مسارها التفاوضي لشروط قاسية لم تأخذ بعين الاعتبار مستواها التنموي.

4- الجوانب الإيجابية الناتجة عن انضمام بعض الدول للمنظمة:¹⁵

- زيادة الصادرات مثلاً الصين والسعودية بـ 20%، الأردن بـ 12%، عمان بـ 17%؛
- زيادة تدفق استثمار رأس المال الأجنبي: الثقة بالأنظمة المحلية، الشفافية والاستشراف؛
- زيادة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بـ 2% للدول المتقدمة و 5% للدول النامية؛
- زيادة فرص العمل للمواطنين؛
- ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي؛
- توقف الدول عن اتخاذ القرارات الأحادية التعسفية؛

¹⁵ - فواز العلمي - رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- استخدام هيئة حسم المنازعات التجارية بالمنظمة؛
- المشاركة في مناقشة وتعديل واعتماد الاتفاقات الجديدة؛
- دعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي بالدول الأعضاء؛
- تكوين التحالفات الإقليمية للاستفادة من استثناء مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية.

خاتمة:

لقد شهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة مما فرض على الاقتصاد الجزائري تحديات جمة لمواجهة تلك المستجدات والتأقلم معها ومما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة كان لها تداعيات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الوطني. إن معالجة هذا الوضع أثر على السياسة التنموية المتبعة في الجزائر وكذا على موقفها تجاه المسارات التفاوضية التي باشرت مع شركائها الاقتصاديين في إطار إدماج اقتصادها في النظام التجاري الدولي. ويتطلب المسار التفاوضي بالتوازي مع التقدم المنتظر في المفاوضات المتعددة الأطراف، إبرام عدد مقبول من الاتفاقيات التجارية الثنائية إلا أنه خلال 13 سنة المنصرمة لم تتوصل الجزائر إلا إلى توقيع ست اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا والبرازيل والأوروغواي وسويسرا وفنزويلا والأرجنتين ويختلف هذا الوضع تماما مع الدول التي انضمت مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة فالسعودية وقعت على 38 اتفاق والفيتنام وقع على 26 اتفاقا وأوكرانيا على 41 اتفاق خلال المسار التفاوضي.

وتبقى مسألة انضمام الجزائر مرتبطة ارتباطا تلازميا بالإستراتيجية التنموية وكذا بطبيعة النمط الاقتصادي الذي تنتهجه وينبغي الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد الوطني بحديها الإيجابي والسلبي.

المراجع:

1. إبراهيم العيسوي - الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية - الطبعة الثالثة - بيروت - 2001؛
2. إدريس الجزائري - الممثل الدائم للجزائر في جنيف -، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الإقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق الجزائري، 2011؛
3. بن موسى كمال، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004؛
4. حشاد نبيل - الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي - دار النشر الذهبي - قطر - 1996؛
5. سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية وجات 94"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط02، 1996؛
6. فواز العلمي - رئيس الفريق الفني التفاوضي السعودي -، "المنظمة العالمية للتجارة"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي البرلماني حول إدماج الإقتصاد الجزائري في المبادلات التجارية الدولية، إقامة جنان الميثاق بالجزائر العاصمة، 2011؛
7. كمال علاء - الجات ونهب الجنوب - مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر - القاهرة - 1996؛
8. محمد سليم سالم السهلي الحربي، "منظمة التجارة العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، إقامة جنان الميثاق، الجزائر، 2011؛
9. site d'internet: <http://www.wto.org/> (consulté le 12/04/2014 à 11:39)؛
10. site d'internet: <http://www.marefa.org/index> (consulté le 12/04/2014 à 11:20)؛